جامعة محمد خيضر– بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

شعبة علوم التربية

السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 10: جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد

مقدمة:

تسعى الجزائر دائما للتصدي لظاهرة الفساد ومحاربتها من خلال سن قوانين وانشاء هيئات التي توكل اليها مهمة المراقبة والمحاسبة كما تشجع هيئات المجتمع المدني في مساعدتها على ذلك لتكون شريكا داعما. وقد انضمت الجزائر الى بعض الهيئات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد لتصبح عضوا فيها، كمنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري وصدوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

– التعرف على اليات مكافحة الفساد في الجزائر.

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة بـ:

– اثار الفساد على المجتمع

المحتوى التعليمي:

– قانون محاربة الفساد 06 –01

– هيئة مكافحة الفساد

– الضبطية القضائية لمكافحة الفساد

جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد:

الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمومية والخاصة على حدّ سواء، فهي ليست في منأى منه رغم الجهود التي تبذلها المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد ورغم القوانين التي سنتها لتنظيم الممارسات المالية والادارية. ومن بين القوانين قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (06/01) الذي صدر عام 2006 والذي يدعم التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة الى تعزيز النزاهة والمساءلة والمسؤولية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد بما في ذلك استرجاع الموجودات **(الجريدة الرسمية، 2006)**

ومن الهيئات التي أوجدتها الدولة بهدف مكافحة الفساد والوقاية منه ما يلي:

5-1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

نّص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 في المادة 17 انشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته. كما نصت المادة 18 على طبيعة الهيئة " الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية" **(الجريدة الرسمية، 2006)**. وفي التعديل الدستوري الذي تم عام (2020) فلقد نصت مادته 204 منه بإعادة تسمية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لتصبح "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" وقد جاء فيها ما يلي: " السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة". وتحدد المادة (20) من القانون (06/01) مهام الهيئة كما يلي:

- تقديم توجيهات للوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تسهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والاجراءات والممارسات الادارية، عن عوامل الفساد لأجل توصيات لإلزاميتها.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والاجرائيات الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية و دراسة و استغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في الوقائع ذات عالقة بالفساد.
- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.
- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمه. **(أكسيوم، اقلولي، 2021)**

5-2- الضبطية القضائية في مكافحة الفساد:

الضبطية القضائية تمثل مجموعة من الصلاحيات والسلطات الممنوحة لبعض الجهات، مثل الشرطة والدرك والجهات الرقابية، لمباشرة التحقيقات وجمع الأدلة المتعلقة بالفساد والانتهاكات للقوانين والجرائم والمخالفات. تتكفل الضبطية القضائية بالقبض على المشتبه بهم في ارتكاب الاعمال المخالفة للقانون والنظام العام، تفتيش الأماكن، وضبط الأدلة، وذلك بهدف الحفاظ على النظام العام وتحقيق العدالة. تهدف الضبطية القضائية إلى تعزيز مكافحة الجريمة وضمان سيادة القانون، وهي تُمارَس ضمن إطار قانوني محدد يضمن حقوق الأفراد ويحدد صلاحيات الجهات المعنية.

ويُعدّ الضبطية القضائية أهم جهاز على مستوى الدولة، مهمته مكافحة الجرائم عن طريق البحث والتحري المخول له قانونا والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وضبط كل ماله علاقة بالجريمة سواء العائدات المتحصلة منها أو الوسائل المستعملة في ارتكابها أو التي ستستعمل فيها، لذلك فإن علاقتها بمكافحة الفساد واسترداد العائدات علاقة مباشرة، فالشرطة القضائية تتدخل ميدانيا لمكافحة جرائم الفساد والسيطرة

على العائدات المتأتية منها، كما أنشأ المشرع العديد من الهيئات التي كلفها بمكافحة جرائم الفساد. وتتضمن الضبطية القضائية أعضاء من فئات مختلفة تعمل جميعا من أجل مكافحة الجريمة والفساد. فالشرطة والجمارك والسلطات الضريبية على سبيل المثال لا الحصر تعمل على الكشف عن المعاملات المشبوهة ذات العلاقة بالإجرام بصفة عامة وجرائم الفساد بصفة عامة والتي يمكن أن تتضمن عمليات تبييض الأموال. وبالتالي فدور الضبطية القضائية إضافة إلى البحث والتحري عن مرتكبي جرائم الفساد والممارسات غير المشروعة تسعى جاهدة لمكافحة الجرائم المرتبطة بها مثل جريمة تبييض الأموال لما لها من خطورة على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع ككل. **(GAFI, 2015)**

قائمة المراجع:

اكسيوم، رشيدة؛ اقلولي، صافية. (2021). عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 16(4)، 10- 33

الجريدة الرسمية، (2006)، القانون رقم 06/01 يتعلق بالوقاية ومكافحة الفساد. العدد 47

– ناشد، عدلي سوزي. (د س). دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية (دراسو تطبيقية في مصر)
https://lsej.journals.ekb.eg/article_92845_7720b44dfa9ad14d15c45c274bb493eb.pdf

قدادرة، فوزية. (2021). دراسة قانونية لجرائم الفساد في إطار الصفقات العمومية–الآليات القانونية لمكافحتها في التشريع الجزائري. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 2021 (1), 1– 9